



9 770140 010122 12



## هل يخرج العثماني على تصلب بن كيران

مشجعة من الحزب، وأنه ربما لجا إلى القبول بالمشاورات لربح المزيد من الوقت في انتظار أن تتضح معالم المرحلة القادمة. وكان المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية الذي انعقد بصفة استثنائية السبت الماضي، قد عبر عن دعمه للعثماني كرئيس مكلف بتشكيل الحكومة، وعن اعتزازه بأداء بن كيران في إدارة المشاورات السابقة، مفوضاً الأمانة العامة التي يرأسها بن كيران "اتخاذ كافة القرارات اللازمة في مواكبة رئيس الحكومة المشاورات بتشكيلها، في إطار المنهجية التي عبر عنها الحزب والمعطيات التي ستفرزها عملية التفاوض"، وهو ما يجعل قيادة الحزب تتحكم في المشاورات وتكيفها وفق أجندتها. وأثار هذا البيان مخاوف من أن يكون تصلب بن كيران خياراً من حزب العدالة والتنمية، وليس مزاجاً شخصياً، ما قد يوحي بأن العثماني سيعيد إنتاج ما فعله سلفه، وأن المغرب سيكون مجبراً على إجراء انتخابات تشريعية جديدة. وكان عزيز الرباح وزير النقل السابق وأحد وجوه حزب العدالة والتنمية، قال إن حزبه "قدّم بالفعل تنازلات كثيرة" وإنه سيكون من "غير المقبول ألا تتغير الشروط المفروضة من جانب الشريك الآخر"، في تحميل مباشر لمسؤولية إفشال المشاورات إلى بعض الأحزاب الشريكة في التفاوض. وأشار فقيهي إلى أن هناك تناقضا في موقف المجلس الوطني للحزب في تناول ما بعد مرحلة بن كيران، فالبيان يتضمن نقطة أساسية وهي افتتاح المجلس الوطني بحسن تدبير بن كيران للمفاوضات السابقة، لكن فشله يدل على أنه لم يكن مرناً ولا قادراً على تشكيل الحكومة بالمعنى الذي تناوله بيان المجلس الوطني بمعنى حكومة قوية منسجمة ومتماسكة. ومن الواضح أن هذه النقطة من البيان تحدد صلاحيات العثماني في ما يجب أن يتصرف لأجل تشكيل الحكومة، وأن الحزب يكبل رئيس الحكومة المكلف بشروط مسبقة مرتبطة بحسابات داخلية وليس بمصالح المغرب. ويعتقد فقيهي أن هذه الشروط ستحمل العثماني ثقلاً لا قبل له به، لأن صفوف الحزب وعلى رأسهم القيادي محمد يتم يؤكّدون أنه لا تنازل عن استراتيجية بن كيران التفاوضية، وأن مهمة رئيس الحكومة المكلف يجب أن تدور في نفس الخطوط التي رسمها سلفه حتى لا يتبين في ما بعد أن بن كيران هو المسؤول عن الانسداد الحكومي.

محمد بن امحمد العليوي  
الرباط - أكد سعدالدين العثماني، رئيس الحكومة المغربية المعين، أن مشاورات تشكيل الحكومة ستنتقل اليوم الثلاثاء، وأنه سيتواصل مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان حسب نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة. ويتوقع المغاربة أن يخرج العثماني من جلباب سلفه عبدالإله بن كيران، وأن يتسم أدائه خلال المشاورات بالبحث عن تشكيلة حكومية ممثلة لأغلب الأحزاب، لا اكتساب أكثر ما يمكن من الوزارات لحزب العدالة والتنمية. ولن يستثنى العثماني كلا من الاتحاد الاشتراكي وحزب الأصالة والمعاصرة، وهو الحزب الذي كان بن كيران قد اعتبره خطاً أحمر، كما رفض مشاركة الاتحاد الاشتراكي ما جعل المفاوضات تتعثر مع حزب الأحرار والحركة الشعبية. ولفت محمد فقيهي أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري إلى أن العثماني إذا رسم خطته التفاوضية بناء على الخطوط التي رسمها بن كيران، وهذا مطلب عدد من صفوف الحزب، فإنه سوف يتعثر لا محالة، وإذا اتضح للأحزاب التي رفضت خطة بن كيران أن العثماني يذهب في نفس المنحى فسوف يكون مآل تكوين الحكومة التعثر للمرة الثانية. وقال فقيهي في تصريح لـ "العرب"، "إذا كان نهج العثماني هو التحلل من التزامات بن كيران بناء على فلسفة تفاوضية أخرى فإنه سيتمكن من المضي بخطى ثابتة نحو تشكيل فريق حكومي متكامل، يسود نوع من الانضباط بين مكوناته". وتعليقاً على تكهن البعض بدخول حزب الأصالة والمعاصرة إلى الحكومة، قال محمد يتم عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، "إنه من السابق لأوانه الحديث عن التحالفات، مشيراً إلى أن ما سيقوم به العثماني هو جولة جديدة من المشاورات وليس من المفاوضات، وأن رئيس الحكومة المكلف يريد أن يستمع إلى كافة الأحزاب الممثلة في البرلمان". وأكد يتم على أنه لا يترتب عن التشاور مع الأحزاب أن هذا الحزب أو ذاك سيكون معنياً بتشكيل الحكومة، لافتاً إلى أنه ربما يحدث رئيس الحكومة المعين الذي له الصلاحية الكاملة من خلال المشاورات، الأحزاب التي سيدخل معها في المفاوضات. واعتبر متابعون لمشاورات تشكيل الحكومة أن هذا التصريح لا يحمل رسالة

## المعركة في الموصل والأعلام ترفع في كركوك

تركيا تلوح بمواجهة مسعى حليفها البارزاني للسيطرة على محافظة كركوك



العراق المقيد  
من واشنطن وموسكو للعب الورقة الكردية لتثبيت مصالحهما شمال سوريا. وأعلن متحدث باسم وحدات حماية الشعب الكردية السورية أن الوحدات تستهدف زيادة قواتها إلى أكثر من 100 ألف مقاتل هذا العام في خطة ستعزز الحكم الذاتي.

أنقرة - لا يبدو أن نهاية معركة الموصل ستفضي إلى توقف المعارك في العراق، وسط توقعات بأن طرد داعش سيفتح الباب أمام عودة التنافس بين القوى المحلية المسنودة خارجياً لتثبيت سيطرتها على مناطق أوسع وخاصة المناطق النفطية المتنازع عليها مثل كركوك. ويرى متابعون للشأن العراقي أن الميليشيات المحلية المختلفة ستعمل على استئثار ما غنمته في الحرب من عتاد وخبرات عسكرية، واعتراف إقليمي ودولي بدورها في الحرب على داعش، لتخوض حروباً جديدة حول الغنائم، معتبرين أن ميليشيا الحشد الشعبي الشيعية وقوات البيشمركة الكردية ستكونان مؤثرتين في معارك تثبيت الخرائط الطائفية والعرقية الجديدة. وقال المتحدث باسم الخارجية التركية حسين مفتي أوغلو إن "مطالب رفع علم الإقليم الكردي إلى جانب العلم العراقي فوق دوائر مدينة كركوك خلال أيام العمل الأسبوعي، قد تؤدي إلى خطر إلحاق الضرر بمحاولات إحلال الاستقرار والتوافق في العراق". وأوضح أوغلو في بيان أن "التصرفات الأحادية الجانب في هذا الخصوص، ستخلق خطر تآكل هوية كركوك التي تتميز بتعددية ثقافية، وتعكس الغنى الاجتماعي والاقتصادي للعراق". واعتبر المتابعون أن تركيا التي تقدم نفسها حليفاً لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، تريد أن تقطع الطريق أمام البيشمركة حتى لا تعمل على استثمار دورها في الحرب على داعش، أو في التضييق على حزب العمال الكردستاني المحظور تركيا، في بسط نفوذها على الإقليم المرشح ليكون ساحة حرب عرقية طويلة المدى. وكان مجلس محافظة مدينة كركوك تقدّم بطلب رسمي لرفع علم الإقليم إلى جانب العلم العراقي في كافة الدوائر الحكومية بالمدينة خلال أيام الدوام الرسمي. وتضم محافظة كركوك خليطاً من القوميات من العرب والاكرد والتركمان. وتتنازع عليها الحكومة المركزية في بغداد والإقليم الكردي بحسب المادة 140 من الدستور العراقي. ولم يكن موقف مفتي أوغلو مفاجئاً، فقد سبق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن أكد في تصريح له في أكتوبر الماضي على أنه "لا يمكن أن نترك إخواننا في كركوك والموصل وحدهم". وأشار محللون إلى أن الرئيس التركي تعامل بانتهازية مع إقليم كردستان، وأنه كان يريد من البارزاني أن يقف معه ضد اكرد

## البريطانيون يبحثون عن رمز للحرية في رفضهم بريكست



العذبة التي عزفها شيت بيكر بشكل جميل". وستظهر صورة دي بنديرن مرة أخرى في مسيرة السبت في لندن حاملة علم الاتحاد الأوروبي كإشارة إلى صورة مسيرة عام 1968. وتأتي هذه الصورة في مقارنة مع لوحة "الحرية تقود الشعب" التي رسمها أوجين ديلاكروا عام 1830 في ذكرى الثورة الفرنسية ضد الملك شارل العاشر. وأصبحت صورة دي بنديرن تمثل رمزا قوميا ودوليا بعد أن اتخذها الآلاف من المتظاهرين رمزا لإمارة شابة تحمل علم الفيتكونغ أثناء معارضتها لحرب الولايات المتحدة الأميركية ضد فيتنام. لكنها دفعت الثمن باهظاً. حيث أمر جدها بحرمانها من ميراث قدر حينها بنحو 7.5 مليون جنيه إسترليني.

"ستعزل بريطانيا حتماً بعد تطبيق هذا القرار". وقالت "لم تكن حملة 'ارحل' سوى مجرد أكذوبة وشعور بغضب بكرهية الأجانب". وأعربت الناشطة البالغة من العمر 76 عاماً وتعيش حالياً في فرنسا عن مخاوفها بشأن وضعها كمواطنة بريطانية تعيش في فرنسا قائلة "إنها أحب بريطانيا كثيراً، حيث كانت تزور العائلة مرتين أو ثلاث مرات في السنة، لكنها الآن تعيش في فرنسا منذ عام 1968". وتسعى دي بنديرن إلى تشكيل كتلة الجنسية المزدوجة في حال هدد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قدرتها على العيش في فرنسا. معربة عن قلقها أيضاً من فوز مارين لوبان في انتخابات الرئاسة الفرنسية، مما يعني أنه سيفرض بعض القيود على الحصول على جنسية مزدوجة. وقالت "إذا لم يكن هناك مفر من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، رجاء اجعلوا الأمر يجري بسهولة مثل لحن موسيقى الجاز

وضمنت احتجاجات يونيو 1968 عدداً كبيراً من الطلاب والفنانين واليساريين والعمال مطالبين بتحسين ظروف العمل والحرية الجنسية والإصلاح السياسي والاجتماعي. وترى دي بنديرن أن الحاجة ماسة اليوم إلى التعاون والإصلاح السياسي، معربة عن قلقها بشأن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تبدأ فيه القوة الروسية بالظهور. وقالت "نحن في حاجة إلى تشكيل كتلة متحدة لمجابهة دول مثل روسيا التي تريد تدمير أوروبا"، مشيرة إلى مزاعم التدخل الروسي في استفتاءات الاتحاد الأوروبي والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وتساءلت "لماذا تتدخل روسيا في الاستفتاء وهي بلا شك ليست لديها أي فكرة عما يحدث في الكواليس". ومع ازدياد حالة التوتر والضغط على الاتحاد الأوروبي في المستقبل قالت

لندن - اتخذت صورتها رمزاً للوطنية ذات مرة، في مظاهرة للفرنسيين تنادي بحرية المرأة خلال القرن التاسع عشر، ظهرت الصورة لكارولين دي بنديرن كرمز للاحتجاجات التي جابت شوارع أوروبا في صيف عام 1968. الآن وبعد مرور خمسة عقود، يخرج ذلك الرمز البريطاني الوطني إلى الشوارع مرة أخرى معرباً عن اعتراضه على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع مشاركة الآلاف من المتظاهرين المؤيدين للاتحاد الأوروبي في مسيرات في أدينبرة ولندن السبت المقبل، حيث سيتم اختيار تيم فارون زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي، ليكون ضمن المتحدثين الرسميين. وتقول دي بنديرن إن الجو العام سيكون مختلفاً تماماً عن أول مشاركة سياسية لها "لم تكن هناك كل هذه الكراهية ضد الأجانب في عام 1968".